

اذ يحق الامم ان ينظموا كون الوصية ويتعاملوا مع القامرون ويصوبوا وصيا لهم له وهذه
 الوصية تعتبر في محاكم الجبل اثباتا على دعوى كائنة به في افراده رهبان الادريغ وخوارزم
 الكس ليس يكون في الاقنون به والمشرعنا بعينه حكومة الراهبات الان رطب
 البس فقرة احالة ذلك الى مجلس المهادية العادية وذلك وفقا للمادة ١٧
 صدر في نون جويلية ١٩٣٨ (الثالث) يشترط في عصم ما كره رهبان طائفا اجارة الجبل
 الرعايا طلبهم وتعتبرهم الحكومة هبانا لكوننا اومر علوم اناس وفقا للمادة
 ١٨ صدر نظام ان رايه (اربعاً) اذا تنازع الوصية في احكام حلك الوصية فيلزم
 تولى الدعوى في المجلس الرومي ولا يجوز ان تولى في المحاكم العمومية نظامية كانت او
 شعبية دون تفدير حكم الوصية وقوترا لا يتصلق بالمحاكمين بالمجلس الرومي وبذلك
 قرار محكمة التمييز مؤرخ في ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٧ لكونه من طوائف ان تفدير حكم الوصية
 وقوترا على المحاكم الرومية كما نصت الامتيازات (العمومية) .

الفصل الثالث والاربعون
 في صورة احكام مجموع اشياء الرهبان المنفوع من ادب

الاقنوس في ١٥ آذار ١٩٣٧
 عدد
 ٩٧

عهد الرهبان لادب من مذهبنا رجمة وجران تفصيل كيرس المنتخب بطريرك طغوسنا
 انطاكيا للروم ونه باننا ييجبان يعطى ذات الامم الاقنوس التثبيت المطرود وزيه
 بصورة تفديضية بجمهورية سوية بوجه بصورة بركة الاقنوس دور وناوس الثاني
 الراهب الكيرسي من ايدونه سلطان الكيرسي ايضا كنه على شرط ان المنفوس اليه
 يشتر التثبيت المذكور الصادر بترطه الكيرسي سوية عن كيرس المدعا اليه باسم الكيرسي
 السوية نفسه بعد ان يبرز كيرس المذكور امامه او امام مفوضه صورة اعتدافه بالامان
 على ارضيكي ويكلف اليه عن ان يغير بذاته وبلاطه زيم شيئا منه المنفوس
 وعلى كيرسي الروم المحمية المسموح به من راجب ارومانيه والرعية عادة